
Research article

The Impact of Exchange Rate Liberalization on Inflation and Unemployment Rates in the Arab Republic of Egypt During the Period 2013-2022.

Selem M.S. Dahdouh^{1*}, Ola G. Kassem¹

1 Economic Department, High Institute of Computers and Management Information Systems.

* **Correspondence:** Sleem.m87@gmail.com

Abstract: Unemployment and inflation are among the most prominent economic challenges facing developing countries, including Egypt, as high unemployment rates are a waste of human resources in addition to many negative effects on social and political aspects. Given the sharp rise in the exchange rate of the dollar relative to the Egyptian pound in recent times due to the devaluation of the local currency (floating the Egyptian pound) and the accompanying rise in the prices of goods and imported raw materials used in the production of goods and the change in the exchange rate of the dollar relative to the Egyptian pound is associated with the impact on some variables such as the inflation rate and the unemployment rate, which may lead to losses in the economies of countries, which necessitated the study of the change in the exchange rate and its impact on economic variables of the state such as inflation and unemployment rates. The study aims to assess the current situation of the impact of the devaluation of the Egyptian pound against the dollar on inflation and unemployment rates in Egypt, in addition to developing appropriate measures to remedy or alleviate the currency crisis facing the Egyptian economy. The study came up with a number of recommendations, the most important of which were that the Egyptian government should prioritize providing support to the most needy groups, and that the government should avoid increasing the total demand for goods through media campaigns to avoid increasing the prices of those goods, working on increasing Egyptian exports and not focusing on certain areas in exporting.

Keywords: Exchange rate liberalization, flotation, inflation, unemployment.

APA Citation: Dahdouh S.M.S., Kassem O. G. (2024). The impact of exchange rate liberalization on inflation and unemployment rates in the Arab Republic of Egypt during the period. Journal of Business and Environmental Sciences, 3(2), 417-436.

Received: 30 July 2024; **Revised:** 25 August 2024; **Accepted:** 28 September 2024; **Online:** 30 September 2024

The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)

<https://jcese.journals.ekb.eg/>



Copyright: © 2024 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

أثر تحرير سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من

2022-2013

سليم محمد سليم علي دحدوح^{1*}، علا جمال قاسم¹

¹قسم الاقتصاد- المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الادارية التجمع الاول- مصر sleem.m87@gmail.com
المخلص:

تعد مشكلة البطالة والتضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية ومنها مصر، حيث يعد ارتفاع معدلات البطالة إهداراً للموارد البشرية بالإضافة للعديد من الآثار السلبية علي الجوانب الاجتماعية والسياسية، ونظراً للارتفاع الحاد لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري في الأونة الأخيرة بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه المصري) وما يصاحب هذا الارتفاع من ارتفاع ملحوظ في اسعار السلع والخامات المستوردة المستخدمة في انتاج السلع ويقترن التغيير في سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري بالتأثير علي بعض المتغيرات مثل معدل التضخم ومعدل البطالة مما قد يؤدي إلي حدوث خسائر في اقتصاديات الدول الأمر الذي استوجب دراسة تغير سعر الصرف وأثره علي المتغيرات الاقتصادية للدولة مثل معدلات التضخم والبطالة، وتهدف الدراسة إلي تقييم الوضع الراهن لتأثير تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار علي معدلات التضخم والبطالة في مصر إلي جانب وضع الإجراءات المناسبة لعلاج أو تخفيف من أزمة العملة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري ، وقد توصلت الدراسة الي عدد من التوصيات كان أهمها، أن تعطي الحكومة المصرية الاولوية لتقديم الدعم للفئات الاكثر احتياجاً وأن تتجنب الحكومة زيادة الطلب الكلي علي السلع من خلال حملات اعلامية لتفادي زيادة اسعار تلك السلع، العمل علي زيادة الصادرات المصرية وعدم التركيز علي مجالات معينة في التصدير.

الكلمات الافتتاحية: تحرير سعر الصرف، التعويم، التضخم، البطالة.

مقدمة:

أصبح التضخم هو الشغل الشاغل الذي يواجه معظم دول العالم؛ إذ يتسبب في تآكل ثروات الأفراد والدول، ما دفع العديد من دول العالم إلى تفضيل مواجهة التضخم حتى لو كان على حساب النمو الاقتصادي. كان العالم يعاني من حالة من التضخم بفعل ما يسمى بالدورة الفائقة للسلع والأزمات التي مر بها العالم والتي تتمثل في أزمتي جائحة كورونا وسلاسل التوريد، لكن الحرب الروسية الأوكرانية أتت لتقضي على أمل التعافي للاقتصاد العالمي، لتسلك مساراً آخر يمكن تسميته بالكساد التضخمي، فسيعاني العالم من حالة التضخم في الوقت نفسه الذي يعاني فيه من حالة انكماش اقتصادي، فهناك علاقة مباشرة بين سعر الصرف ومعدل التضخم؛ إذ إن تطور المنظومة الصناعية عالمياً جعل من المستحيل تقريباً أن تعمل دولة بمعزل عن باقي دول العالم، فمعاملات الدولة مع الجهات الخارجية يعد أساسها سعر الصرف ولتغير سعر الصرف أثر مباشر على التضخم، لكن ذلك التأثير يتفاوت وفقاً لدرجة تعرض ذلك المنتج للعملة الأجنبية؛ فعلى سبيل المثال فإن السلع المستوردة تامة الصنع تتأثر بنسبة 100% بمعدل التضخم في البلاد.

كما تعد مشكلة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية ومنها مصر، حيث يعد ارتفاع معدلات البطالة إهداراً للموارد البشرية بالإضافة للعديد من الآثار السلبية علي الجوانب الاجتماعية والسياسية حيث أن من أهم محددات البطالة هي انخفاض الاستثمارات كثيفة العمالة، معدلات النمو، تقلبات سعر الصرف، أسعار الفائدة الحقيقية، تحرير التجارة الخارجية، معدل التضخم^١ حيث أن تغيرات أسعار الصرف في النظام التجاري المفتوح لها آثار مباشرة وغير مباشرة علي كافة المتغيرات الاقتصادية، وعلي المستوي القومي والشخصي وبالنظر إلي مصر فهي تعتمد في استهلاكها وإنتاجها علي استيراد احتياجاتها، فإن هذه الآثار تكون كبيرة خاصة في القطاعات التي ترتفع فيها نسبة الاعتماد علي المكون الأجنبي لمستلزمات الإنتاج أو سلع الاستهلاك.

ونتيجة اتجاه الدولة المصرية إلى سياسة تخفيض سعر الصرف فمن المعلوم ان هذا التخفيض سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، خاصة ان الاقتصاد المصري يعتمد بنسبة كبيرة من استهلاكه على الواردات والتي ارتفعت قيمتها نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يعني ارتفاع تكلفة المعيشة وخاصة على الفئات محدودة الدخل، في حين أن هناك بعض الفئات ستحقق أرباحاً من عمليات المضاربة سواء في سوق العملة أو اسواق السلع والخدمات المختلفة.

مشكلة الدراسة:

نظراً للارتفاع الحاد لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري في الأونة الأخيرة بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه المصري) وما يصاحب هذا الإرتفاع من أرتفاع ملحوظ في اسعار السلع والخامات المستوردة المستخدمة في انتاج السلع ويقترن التغيير في سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري بالتأثير علي بعض المتغيرات مثل معدل التضخم ومعدل البطالة مما قد يؤدي إلي حدوث خسائر في اقتصاديات الدول الأمر الذي استوجب دراسة تغير سعر الصرف وأثره علي المتغيرات الاقتصادية للدولة مثل معدلات التضخم والبطالة.

فروض الدراسة:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين كلا من تحرير سعر الصرف المصري ومعدلات التضخم.
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين كلا من تحرير سعر الصرف المصري ومعدلات البطالة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى مدي تأثير سياسات تخفيض سعر الجنيه المصري علي معدل التضخم وأثر تلك السياسات على معدلات البطالة في سوق العمل في مصر وذلك للوقوف على مدي تأثير سياسات سعر الصرف التي انتهجتها الدولة المصرية طبقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم الوضع الراهن لتأثير تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار على معدلات التضخم والبطالة في مصر إلى جانب وضع الإجراءات المناسبة لعلاج أو تخفيف من أزمة العملة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري.

حدود الدراسة:

تركز الدراسة على تطورات سعر صرف الجنيه المصري في الفترة من 2013 وحتى 2022، من خلال سلسلة سنوية، ومقارنتها بمعدل التضخم السنوي ومعدل البطالة السنوي في مصر في ذات الفترة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة فسوف يتم اتباع منهج الاحصاء التحليلي الوصفي للتعرف على مدلولاتها الاقتصادية للوصول إلى أهم المؤشرات لتحقيق هدف الدراسة، كذلك الاستعانة بمصادر البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التجارة والبنك الدولي بالإضافة إلى بعض البحوث والدراسات المتصلة بموضوع الدراسة.

أولاً: المفاهيم الأساسية للدراسة:

مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن تبادل مختلف العملات فيما بينها، وتتولد الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه. (لطرش، 2005)

مفهوم التضخم: يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية وتؤثر هذه الزيادة على الطلب المحلي للسلع والخدمات حيث ترتفع اسعارها محلياً كما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها على المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد نتيجة انخفاض اسعارها بالمقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً. (Cyeda, 2010)

مفهوم البطالة: تعرف البطالة وفقاً لمنظمة العمل الدولية بأنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل، والقادرين عليه، والمؤهلين له بالنوع والمستوي المطلوبين، والراغبين فيه والباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة. (أحمد، 2008)

ثانياً : الدراسات السابقة:

دراسة (عبد الغني، 2025 تحت النشر): هدفت الدراسة إلي تحديد أثر تحرير سعر الصرف علي معدل التضخم في مصر، استخدمت الدراسة كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك علي النحو الآتي: المنهج الاستنباطي وذلك من خلال تحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات الدراسة ، المنهج الاستقرائي وذلك لاستخلاص أهم أوجه الأثار الاقتصادية لتحرير سعر الصرف علي التضخم، وتوصلت الدراسة إلي أنه يوجد علاقة بين أنظمة سعر الصرف ومعدلات التضخم، كما يوجد علاقة طردية قوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، مما ترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار في كافة القطاعات الاقتصادية المصرية من سلع أساسية وعقارات والعديد من السلع نتيجة ارتفاع أسعار استيراد المواد البترولية التي تستورد بالدولار الأمريكي وبما ان كافة القطاعات ترتبط بقطاع الطاقة فارتفع بالتالي معدل التضخم السنوي في مصر، كما اكدت المؤشرات الكمية تمكن الدولة المصرية من السيطرة علي سعر صرف الجنيه مقابل الدولار نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.

دراسة (الهاروني، 2024): هدفت الدراسة إلي توضيح الأثار الايجابية والسلبية نتيجة انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار علي

الميزان التجاري والعديد من المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثير انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار علي وضع الميزان التجاري لمصر بصفة عامة والميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة في الأجل الطويل والقصير، استخدمت الدراسة الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد علي منهج التحليل القياسي ومن خلال التحليل القياسي اعتمدت علي منهج التكامل المشترك CO-integration Relationship لكل من جوهانسون واختبارات الحدود باستخدام اختبار جرانجر، وتوصلت الدراسة أنه يوجد علاقة معنوية بين سعر الصرف الرسمي للدولار والعديد من المؤشرات مثل (معدل التغير في صادرات مصر من السلع والخدمات- معدل التغير في النمو الدين المحلي- معدل التغير في الاستثمار المحلي- معدل البطالة - معدل التضخم)، كما ان لسعر الصرف الرسمي للدولار تأثيراً معنوياً في الأجل الطويل علي الميزان التجاري لمصر مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث ان الزيادة في معدل التغير في الميزان التجاري بنسبة 1% ترجع إلي الزيادة في سعر الصرف الرسمي بمقدار 0,350% في الأجل الطويل وبنسبة 0,0544% في الأجل القصير.

دراسة (ابراهيم، 2023): هدفت الدراسة إلي تحديد أثر التغيرات في سعر الصرف علي الميزان التجاري والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية وذلك من خلال دراسة أثر تحرير سعر الصرف علي التجارة الخارجية الزراعية المصرية والتقدير القياسي لأثر سعر الصرف علي الميزان التجاري الكلي (الصادرات والواردات) خلال الفترة من (2001 – 2020) والتقدير القياسي لأثر تحرير سعر الصرف علي الميزان الزراعي واسعار استيراد اهم محاصيل الحبوب في مصر، استخدمت الدراسة التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، حيث تم استخدام معادلات الاتجاه الزمني العام في الصورة الخطية ودالة النمو لبعض المتغيرات، كما اعتمدت الدراسة علي استخدام أدوات التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي حيث تم استخدام ولقياس أثر تخفيض قيمة العملة المحلية وتوصلت الدراسة إلي ان الميزان التجاري الكلي قد ازداد كما ازدادت قيمة الصادرات، الواردات الزراعية، الميزان الزراعي وحجم التجارة الزراعية خلال فترة الدراسة كما انه هناك علاقة طردية معنوية احصائيا بين كل من التغير في سعر الصرف وقيمة الصادرات.

دراسة (محمد، 2023): هدفت الدراسة لتحديد آلية عمل تعقيم نقدي لسياسة تحرير سعر الصرف بدون التأثير علي استقرار القاعدة النقدية وتقدير أثر العوامل التي تحدد الطلب على الدولار الأمريكي في الاقتصاد المصري وتقدير قيمة معامل التعقيم اللازم لتحقيق التوازن النقدي، تم استخدام مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لتحديد المشكلة بشكل واضح وحصر العوامل التي تؤثر فيها بشكل محدد وتم استخدام المنهج القياسي وتجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات محل البحث وتقسيمها إلي متغيرات مستقلة وأخرى تابعة وذلك لتقدير العلاقة والتأثيرات المتبادلة بينها وتوصلت الدراسة إلي أن قرار تخفيض سعر الصرف يعتمد علي التوزيع الجغرافي للتبادلات الخارجية والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد والظروف الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد الكلي واستخدام آلية التعقيم النقدي لها العديد من التداعيات من خلال تأثيرها في بناء القاعدة النقدية وتناسب بشكل طردي مع التوسع في السياسات النقدية وتزيد فعالية التعقيم النقدي عندما يقل الطلب علي العملة الأجنبية وزيادة المعروض منها مع استقرار القاعدة النقدية وان كل زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مليار جنيه تزيد من حجم الطلب علي الدولار الأمريكي بمقدار 490 ألف دولار وأن كل ارتفاع في قيمة الصادرات قدره 1 مليار جنيه يصاحبه انخفاض في الطلب علي الدولار بقيمة 360 ألف دولار وأن كل ارتفاع في قيمة

الواردات بقيمة 1مليار جنيه يؤدي إلي زيادة في الطلب علي الدولار بقيمة 1 مليون و 790 ألف دولار.

دراسة (ابراهيم، 2023): هدفت الدراسة إلي بيان مدي نجاح سياسة رفع اسعار الفائدة وتحريير سعر الجنيه في استهداف التضخم واستقرار سعر الصرف من أجل فهم متطلبات وتحديات السياسة النقدية، حيث تم تسليط الضوء علي الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية والتركيز علي سياسة رفع سعر الفائدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع المعلومات لتحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها، كما استخدمت المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء العلاقات والاتجاهات وتحليل العلاقة والمقارنة بين البيانات، وتوصلت الدراسة إلي أن تأثير سياسة رفع اسعار الفائدة يظهر في المدي القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الاوضاع الاقتصادية وان عدم رفع اسعار الفائدة كان سيضع ضغوطات علي الجنيه المصري كما كان سيدفع المستثمرين إلي بيع اصولهم وتوظيف عائداتها في الاستثمارات المقومة بالدولار ذات العوائد المرتفعة.

دراسة (ابو كريمة، 2022): هدفت الدراسة إلي إثبات العلاقة بين أثر تغير سعر الصرف علي الموازنة العامة للدولة ومدى خطورته، واستخدمت الدراسة المنهجين التحليلي والاستقرائي لتحديد اثر تغير سعر الصرف علي الموازنة العامة للدولة، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين تحرير سعر الصرف (تخفيض العملة المحلية) وبين كل من زيادة الصادرات، وانخفاض الواردات، وارتفاع الاحتياطي من النقد الاجنبي، كما ان معظم الدول النامية ومنها مصر تعاني من عجز شبه دائم في الموازنات العامة بسبب الارتفاع المستمر في النفقات العامة مع وجود نقص شديد في الإيرادات العامة، وانه من خلال سياسة تحرير سعر الصرف فإنه يتم تحديد سعر صرف ملائم للتصدير والاستيراد، كما يوجد علاقة مباشرة بين تحرير سعر الصرف وعجز الموازنة العامة للدولة، ويعد سعر الصرف علي درجة كبيرة من الاهمية في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي، كما ان سعر الصرف يحقق مقارنة فعالة بين اسعار السلع والخدمات المحلية بأسعار السلع والخدمات الاجنبية المشابهة لها.

دراسة (Metwally, J.A., 2022): هدفت الدراسة اختبار فرضية مارشال- ليرنر على الاقتصاد المصري وذلك خلال الفترة من 1965 – 2017، واستخدمت الدراسة منهج OLS، وتوصلت الدراسة إلى أن مرونة الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح وبالتالي تنطبق فرضية مارشال- ليرنر على الاقتصاد المصري، ولكن وجد أن الواردات تزداد بالرغم من التخفيض في قيمة الجنيه، ولم يترتب علي هذا التخفيض تحول العجز إلي فائض ولكن التخفيض جعل العجز مستدام.

دراسة (عبد المجيد وأخرون، 2021): هدفت الدراسة إلي مقارنة الوضع الفعلي مع المتوقع لكل من الصادرات والواردات علي مستوى الدول 20 دولة في حالة الصادرات و33 دولة في حالة الواردات قبل وبعد تغير سعر الصرف أو لمتوسط السنوات للفترتين (2013-2015، 2017-2019) قبل وبعد تغير سعر الصرف، واستخدمت الدراسة نموذج الجاذبية وذلك لتفسير تدفقات التجارة الخارجية بين دولتين او العديد من الدول، وتوصلت الدراسة إلي زيادة قيمة الصادرات والواردات المصرية الفعلية إلي أهم الشركاء التجاريين من حوالي 852.9 ، 1904.7 مليون دولار لمتوسط الفترة من 2013-2015 إلي حوالي 978.5 ، 2002.2 مليون دولار لمتوسط الفترة من 2017-2019 علي الترتيب وتبين افضلية الوضع الفعلي عن المتوقع للفترة الاولى باستثناء عام 2015 .

دراسة (علي، 2021) : هدفت الدراسة إلي تقييم انعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنيه المصري، والتي اتبعتها الحكومة

المصرية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي، علي نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر خلال الفترة من 1999-2019، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وذلك لاستنباط العلاقة النظرية بين المتغيرات المختلفة كما استخدمت منهج التحليل القياسي لتحديد مدى التأثير الكمي لسياسات تخفيض الجنيه المصري علي معدلات الفقر ومدى تأثير ذلك عدالة توزيع الدخل، وتوصلت الدراسة إلي ان انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أدى إلي زيادات متتالية في أسعار السلع الأساسية مما أدى إلي ارتفاع معدلات التضخم وهو ما أدى إلي زيادة شعور الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية ما رفع حجم الفقراء في مصر ليصل إلي حوالي 62% من سكان مصر أصبحوا تحت خط الفقر.

ثالثاً : النتائج ومناقشاتها:

جدول (1). تطور قيمة سعر الصرف المصري (جنيه مقابل الدولار) ومعدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2013-2022)

الفترة	سعر الصرف	البطالة	التضخم
Q1 2013	6.35	13.2	7.35
Q2 2013	6.4	13.26	8.69
Q3 2013	6.42	13.32	10.06
Q4 2013	6.45	13.37	11.69
Q1 2014	6.7	13.4	10.31
Q2 2014	6.77	13.2	8.4
Q3 2014	6.87	13.1	11.22
Q4 2014	6.96	12.9	10.35
Q1 2015	7.49	12.8	10.58
Q2 2015	7.6	12.7	11.8
Q3 2015	7.81	12.8	8.489
Q4 2015	7.86	12.8	10.61
Q1 2016	8.07	12.7	9.41
Q2 2016	8.86	12.5	12.18
Q3 2016	8.86	12.6	14.51
Q4 2016	14.47	12.4	18.75
Q1 2017	17.71	12	29.76
Q2 2017	18.03	11.98	30.31
Q3 2017	17.74	11.9	32.15
Q4 2017	17.65	11.3	26.23
Q1 2018	17.62	10.6	14.92
Q2 2018	17.75	9.9	12.99
Q3 2018	17.84	10	14.57
Q4 2018	17.86	8.9	15.1
Q1 2019	17.55	8.1	13.74
Q2 2019	16.97	7.5	12.16
Q3 2019	16.47	7.8	6.96

4.62	8	16.09	Q4 2019
5.86	7.7	15.71	Q1 2020
5.4	9.6	15.85	Q2 2020
3.75	7.3	15.84	Q3 2020
5.21	7.2	15.64	Q4 2020
4.4	7.4	15.64	Q1 2021
4.62	7.3	15.63	Q2 2021
5.9	7.5	15.65	Q3 2021
5.9	7.4	15.66	Q4 2021
8.86	7.2	16.03	Q1 2022
13.27	7.2	18,48	Q2 2022
14.41	7.4	19.12	Q3 2022
18.75	7.1	23.09	Q4 2022

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

يتبين من خلال جدول (1) أن سعر الصرف المصري بلغ حوالي 6,35 جنيه / دولار خلال الربع الاول من عام 2013 ثم ارتفع سعر الصرف إلى 23,09 جنيه / دولار في الربع الرابع من عام 2022 بمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 13,26 جنيه / دولار وتبين حدوث طفرة في سعر الصرف في خلال الفترة الرابعة من عام 2016 وذلك نتيجة (تعويم الجنيه).

كما يتبين أن معدل البطالة في مصر بلغ حوالي 13,2% من إجمالي القوى العاملة خلال الربع الاول من عام 2013 ثم انخفض في الربع الرابع من عام 2022 إلى 7,1% من إجمالي القوى العاملة بمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 10,4% من إجمالي القوى العاملة وبحد أدنى بلغ حوالي 7,1% من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة الرابعة عام 2022 وحد أقصى بلغ حوالي 13,4% من إجمالي القوى العاملة خلال الربع الاول من عام 2014.

كما يتبين أن معدل التضخم في مصر بلغ حوالي 7,35% خلال الفترة الاولى من عام 2013 ثم وصل في الربع الرابع من عام 2022 إلى 18,75% بمتوسط عام خلال تلك الفترة بلغ حوالي 12,1% وبحد أدنى بلغ حوالي 4,4% خلال الربع الاول من عام 2021 وحد أقصى بلغ حوالي 32,15% خلال الربع الثالث من عام 2017.

● قياس تأثير سعر الصرف علي معدلات البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة

نقوم في هذا الجزء باختبار العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف والتضخم والبطالة، اعتماداً على بيانات ربع سنوية، وذلك خلال الفترة (2013 - 2022)، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي من خلال برنامج (E-Views)، لوضع مجموعة من الفرضيات بين المتغيرات لاختبار قوة المتغير المستقل (سعر الصرف) في تفسير سلوك المتغيرات التابعة (التضخم، والبطالة)، تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات أكثر تأثيراً على المتغيرات التابعة. سيتم وصف النموذج والبيانات المستخدمة، واستخدام نموذج الانحدار

البسيط.

أ- افتراضات النموذج:

المتغيرات المستخدمة في النموذج:

نختبر في هذا الجزء العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والبطالة، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في: سعر الصرف (EX)،

التضخم (IN)، والبطالة (UN).

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لتوافر البيانات المطلوبة من الربع الأول عام 2013، وحتى الربع

الرابع لعام 2022.

الفترة الزمنية:

تم استخدام سلسلة زمنية للبيانات لتقدير النموذج، وذلك خلال الفترة (2013-2022)، وتم استخدام بيانات ربع سنوية، وذلك

لضرورة وجود عدد كبير من المشاهدات للحفاظ على دقة وجودة النتائج الإحصائية للنموذج.

صياغة النماذج القياسية:

توضح المعادلات التالية نموذج انحدار بسيط لقياس أثر سعر الصرف على التضخم والبطالة في مصر، وذلك خلال الفترة

(2013-2022)، بالشكل التالي:

$$Y=a+\beta x+\varepsilon$$

حيث إن:

Y = هي المتغيرات التابعة (التضخم والبطالة).

A = ثابت.

β = معامل الانحدار.

X = المتغير المستقل (سعر الصرف).

ε = حد الخطأ.

يمكن التعبير عنها بشكل أكثر تفصيلاً كالتالي:

$$IN= \beta_0+\beta_1EX+u_i4$$

$$UN= \beta_0+\beta_1EX+u_i5$$

EX: سعر الصرف.

IN: التضخم.

UN: البطالة.

β_0, β_1 : الثوابت.

$u_i, u_i2, u_i3, u_i4, u_i5$: حد الخطأ العشوائي.

ب- المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

أتبع في هذه الدراسة المنهج الكمي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك بهدف الحصول على معاملة خط الانحدار البسيط للمتغير المستقل وذلك لقياس البطالة وسعر الصرف، وايضاً تم استخدام نموذج (ADRL) لقياس العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

جدول (2) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

UN	IN	EX	
10.46487	12.07651	13.25846	Mean
11.30000	10.58000	15.65000	Median
13.40000	32.15000	23.09000	Maximum
7.100000	3.750000	6.350000	Minimum
2.490293	7.148171	4.987003	Std. Dev.
-0.202774	1.428476	-0.244814	Skewness
1.287934	4.552921	1.569356	Kurtosis
5.030415	17.18232	3.715525	Jarque-Bera
0.080846	0.000186	0.156021	Probability
408.1300	470.9840	517.0800	Sum
235.6592	1941.661	945.0677	Sum Sq. Dev.
39	39	39	Observations

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views، باستخدام بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول السابق نتائج حساب المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النماذج القياسية، وفيما يلي عرض لكل متغير على حده:

التحليل الوصفي لمتغير سعر الصرف (EX): حقق المتوسط الحسابي لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار حوالي 13.2 جنيه، بانحراف المعياري 4,99 جنيه، بينما بلغ الوسيط 15.65 جنيه، وكانت أعلى قيمة له هي 23,09 جنيه، وأقل قيمة 6.35 جنيه.

التحليل الوصفي لمتغير التضخم (IN): حقق المتوسط الحسابي التضخم حوالي 12.07% بانحراف المعياري 7.1%، بينما بلغ الوسيط 10.5%، وكانت أعلى قيمة له هي 32.1%، وأقل قيمة 3.7%.

التحليل الوصفي لمتغير البطالة (UN): حقق المتوسط الحسابي للبطالة حوالي 10.4% بانحراف المعياري 2.4%، بينما بلغ الوسيط 11.3%، وكانت أعلى قيمة له هي 13.4%، وأقل قيمة 7.1%.

جدول (3). معامل الارتباط

UN	IN	EX	
-0.77	0.32	1	EX
0.29	1	0.32	IN
1	0.29	-0.77	UN

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

من الجدول السابق نجد أن: معاملات النموذج تقيس النسبة المئوية للتغير في قيمة المتغير التابع، مقابل زيادة المتغير المستقل بـ1% مع ثبات العوامل الأخرى. كما يوضح الجدول السابق اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الأخرى؛ فنجد أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ارتباط طردي ضعيف، حيث أن الإشارة موجبة، والرقم أقل من 0.5%. أما سعر الصرف والبطالة ارتباط عكسي قوي، حيث أن الإشارة سالبة، والرقم أكبر من 0.5%.

ويتم إيضاحهم بالتفصيل كالتالي:

✓ العلاقة بين سعر الصرف والبطالة عكسي قوي.

✓ العلاقة بين سعر الصرف والتضخم طردي ضعيف.

نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

من أهم شروط السكون أن الوسط الحسابي والتباين لا يتغيران طول الفترة المستخدمة، شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل المشترك لكل سلسلة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test).

نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

من أهم شروط السكون أن الوسط الحسابي والتباين لا يتغيران طول الفترة المستخدمة، شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل المشترك لكل سلسلة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test).

جدول (4) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة بالنموذج

Null Hypothesis: Variables has a unit root.

Exogenous: Constant, Linear Trend.

Method: Least Squares.

Dickey Fuller Test (ADF) Augmented												
VAR Lag		2 St Different			1 St Different			Level				
SC	AIC	NON	Trend & Intercept	Intercept	NON	Trend & Intercept	Intercept	NON	Trend & Intercept	Intercept		
3*	2.9*	*7.0-	*6.83-	*6.94-	*3.55-	*3.68-	*3.65-	(0.35)	(1.65-)	(1.47-)	t.	EX
(2)	(2)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.03	0.00	0.78	0.74	0.53	المحسوبة Prob.	
5.3*	5.2*	8.21-	*8.01-	*8.1-	*4.01-	*3.92-	*3.98-	(0.7-)	(2.13-)	(2.18-)	t.	IN
(2)	(2)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.00	0.39	0.51	0.21	المحسوبة Porb.	
1.9*	1.7*	*8.8-	*8.5-	*8.6-	*7.47-	*8.0-	*8.16-	(1.7-)	(2.5-)	(0.53-)	t.	UN
(1)	(2)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.06	0.3	0.87	المحسوبة Porb.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

القيم بين الأقواس غير معنوية، بينما القيم * معنوية.

من الجدول السابق نجد أن: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لمتغيرات الدراسة أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوي (Level) لذلك تطلب إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (St Different1)، فكانت النتيجة تشير إلى وجود سكون لجميع المتغيرات بعد الفروق الأولى وذلك عند مستوي معنوية 0,5 وأيضاً عند إجراء فروق من الدرجة الثانية لهذه المتغيرات (St Different 2)، فكانت النتيجة تشير إلى وجود سكون لجميع المتغيرات.

جدول (5): العدد الأمثل لفترات الإبطاء لمتغير التضخم

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: IN

Exogenous variables: C

Date: 09/29/24 Time: 15:31

Sample: 1 40

Included observations: 37

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
6.846885	6.875074	6.831536	54.25375	NA	-125.3834	0
5.428991	5.485369	5.398293	12.94256	52.05541	-97.86842	1
5.283497*	5.368064*	5.237449*	11.02239*	7.306534*	-93.89280	2
5.334306	5.447062	5.272908	11.42586	0.613618	-93.54881	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

* هي العدد الأمثل لفترات الابطاء عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

من الجدول السابق نجد أن فترة الابطاء المتغير التضخم عند مستوى معنوية 5% هو 2 فهذا يعني أن التغير في سعر الصرف

الذي يحدث نتيجة لتغير في العوامل (سعر الصرف – البطالة) سيظهر تأثيره بشكل واضح في السوق بعد مرور فترة زمنية قدرها 2 (عادة ما تكون هذه الوحدة بالزمن، مثل أشهر أو سنوات).

جدول (6): العدد الأمثل لفترات الابطاء لمتغير سعر الصرف

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: EX

Exogenous variables: C

Date: 09/29/24 Time: 15:29

Sample: 1 40

Included observations: 34

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.895627	5.925211	5.880318	20.95668	NA	-98.96540	0
3.134481	3.193647	3.103861	1.304892	90.72895	-50.76564	1
2.994873*	3.083622*	2.948944*	1.117983*	6.625982*	-47.13204	2
3.061448	3.179781	3.000209	1.177539	0.226746	-47.00355	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

* العدد الأمثل لفترات الابطاء عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

من الجدول السابق نجد أن فترة الابطاء المتغير سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% هو 2 فهذا يعني أن التغير في سعر

الصرف الذي يحدث نتيجة لتغير في العوامل (البطالة – التضخم) سيظهر تأثيره بشكل واضح في السوق بعد مرور فترة زمنية قدرها 2 (عادة ما تكون هذه الوحدة بالزمن، مثل أشهر أو سنوات).

جدول (7): العدد الأمثل لفترات الإبطاء لمتغير البطالة

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: UN
 Exogenous variables: C
 Date: 09/29/24 Time: 15:33
 Sample: 1 40
 Included observations: 37

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
4.686369	4.714558	4.671020	6.253590	NA	-85.41386	0
1.862269	1.918647*	1.831570*	0.365605	101.2726*	-31.88405	1
1.842324*	1.926891	1.796276	0.353015*	3.037843	-30.23111	2
1.911407	2.024163	1.850010	0.372686	0.010578	-30.22518	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

* العدد الأمثل لفترات الإبطاء عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

من الجدول السابق نجد أن فترة الإبطاء المتغير سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% هو 1 فهذا يعني أن التغير في معدل البطالة الذي يحدث نتيجة لتغير في العوامل (تغير سعر الصرف – التضخم) سيظهر تأثيره بشكل واضح في السوق بعد مرور فترة زمنية قدرها 1 (عادة ما تكون هذه الوحدة بالزمن، مثل أشهر أو سنوات).

من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، يمكن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. كذلك من الممكن أن تأخذ مختلف المتغيرات عدد فترات مثلى للتأخر الزمني مختلفة والتي تخلصها من مشكلة الارتباط الذاتي اللبواقي، وهو ما يكون مستحباً عند تطبيق اختبارات التكامل المشترك التقليدية.

بناء على نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة سابقاً، يمكننا استخدام نموذج (ARDL) نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقبل استخدام نموذج (ADRL) لتقدير معاملات النموذج البد أن نقوم بتحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء لكل متغير، وتم ذلك باستخدام قاعدة information Akaike (AIC) critemia، وفي جدول رقم (5) فترة الإبطاء المثلى لمتغير التضخم هو 2، وفترة الإبطاء المثلى لمتغير سعر الصرف هو 2، بينما متغير البطالة هي رقم 1.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:
H0: فرضية العدم وهي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين المتغيرات.
H1: الفرضية البديلة وهي وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين المتغيرات.
جدول (8) نتائج نموذج للعلاقة بين متغير التضخم (تابع) وسعر الصرف (مستقل) ARDL

Dependent Variable: IN
Method: ARDL
Date: 09/29/24 Time: 15:51
Sample (adjusted): 4 37
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): EX
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 8
Selected Model: ARDL(1, 3)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.02630	0.070949	0.711352	IN(-1)
0.0200	2.467331	0.409353	1.010009	EX
0.3540	0.942583	0.702163	0.661847	EX(-1)
0.2405	-1.199301	0.734895	-0.881361	EX(-2)
0.0992	-1.705609	0.473865	-0.808228	EX(-3)
0.0496	2.051964	1.333468	2.736228	C
12.10953	Mean dependent var	0.920686	R-squared	
7.494986	S.D. dependent var	0.906523	Adjusted R-squared	
4.655092	Akaike info criterion	2.291519	S.E. of regression	
4.924450	Schwarz criterion	147.0297	Sum squared resid	
4.746951	Hannan-Quinn criter.	-73.13657	Log likelihood	
2.407834	Durbin-Watson stat	65.00549	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من الجدول السابق نجد أن: العلاقة بين متغير التضخم وسعر الصرف في الإبطاء الأول معنوية وذلك عند فترات الإبطاء (3). تشير نتائج الجدول إلى أن النموذج المقترح هو ARDL (0,1,2,3) حيث تم اختيار فترات الإبطاء لكل متغير في النموذج والتي تخلصه من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي.

ومن القراءة الأولية للتحليل الإحصائي للنموذج يتضح أن النموذج معنوي، حيث أن المعنوية الكلية للنموذج Prob. أصغر

من 0.5، لسعر الصرف في فترة الابطاء صفر فقط، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وكذلك تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر 92 % من التغيرات في المتغير التابع، حيث بلغت قيمة R-squared 0.92. كما أن يوضح الجدول السابق العلاقة الطردية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع في فترة الابطاء صفر، وهذه العلاقة الطردية تتفق مع النظريات الاقتصادية التي توضح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، عند ارتفاع المستوي العام للأسعار في كافة القطاعات الاقتصادية المصرية من سلع أساسية وعقارات والعديد من السلع وذلك لارتفاع أسعار استيراد المواد البترولية التي تستورد بالدولار الأمريكي وبما ان كافة القطاعات ترتبط بقطاع الطاقة وبالتالي يؤدي لارتفاع معدل التضخم السنوي في مصر. وهو ما يؤكد على العلاقة الطردية. وهو ما يؤكد على فرضية الدراسة.

جدول (9) اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels
relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.51	3.02	10%	6.884753	F-statistic
4.16	3.62	5%		k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

من الجدول السابق نجد أن: قيمة F-statistic بلغت (6.8)، وهي أكبر من الحد الأدنى I(0) عند مستوى معنوية 5%، وأكبر من الحد الأعلى I(1) وذلك عند مستوى معنوية 5%.

من الجدول السابق نجد أن: هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حيث بلغت قيمة F-statistic المحسوبة (6.8)، وهي أكبر من الحد الأدنى I(0) عند مستوى معنوية 5%، وأكبر من الحد الأعلى I(1) وذلك عند مستوى معنوية 5%. وذلك يعتبر على أن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه مع المتغيرات المستقلة (سعر الصرف) إلى المتغير التابع (التضخم).

جدول (10): الانحدار البسيط من متغير البطالة (متغير تابع) وسعر الصرف (متغير مستقل)

Dependent Variable: UN

Method: Least Squares

Date: 09/29/24 Time: 15:36

Sample: 1 40

Included observations: 39

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	21.04150	0.739839	15.56731	C
0.0000	-7.356710	0.052312	-0.384844	EX
10.46487	Mean dependent var	0.593947	R-squared	
2.490293	S.D. dependent var	0.582973	Adjusted R-squared	
3.837994	Akaike info criterion	1.608172	S.E. of regression	
3.923305	Schwarz criterion	95.69003	Sum squared resid	
3.868602	Hannan-Quinn criter.	-72.84088	Log likelihood	
0.212493	Durbin-Watson stat	54.12119	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

Estimation Command:
LS UN C EX

Estimation Equation:
UN = C(1) + C(2)*EX

Substituted Coefficients:
UN = 15.5673107574 - 0.384843969096*EX

قد تم إجراء الاختبار لمعرفة معنوية المتغيرات وفقاً للفرضيات التالية:

- الفرض العدمي $H_0: r = 0$ ، وهي لا يوجد علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل.

- الفرض البديل $H_1: r > 0$ ، وهي التي تفيد بوجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل.

لمعرفة إذا توجد علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فإذا كانت T-Statistic أكبر من أو يساوي 2 فذلك يعني وجود علاقة معنوية، وبالتالي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، القائل إن هناك علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل، أما إذا كانت أقل من 2 فذلك يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل.

من الجدول السابق نجد أن: T-Statistic لكافة المتغيرات أكبر من 2، وذلك يعني قبول الفرض البديل، والذي يشير إلى وجود

علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

من الجدول السابق نجد أن: القدرة التفسيرية R2 بلغ 59% من إجمالي القدرة التفسيرية للنموذج، بينما القدرة التفسيرية المصححة Adjusted R2 بلغ 58%.

زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه انخفاض البطالة (UN) بمقدار 59% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وهو ما يؤكد فرضية الدراسة بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع، حيث انخفاض سعر صرف الجنيه سيؤدي إلى مزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل. ما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء، والتي يجب على السياسات الاقتصادية الحالية في الدولة أن تسعى إلى تقليصها.

اختبار F: بلغ 54.1 بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) هي أقل من 5% وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويعني أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

Durbin-Watson stat: ويوضح إذا هناك ارتباط ذاتي أم لا. حيث إن إذا كانت القيمة أقل من 1.3 فذلك يعني وجود ارتباط ذاتي، وإذا كانت أعلى فذلك يعني خلو المعادلة من أي ارتباط ذاتي، نجد أنه بلغ (0.21) فذلك يعني وجود ارتباط ذاتي في المعادلة. يمكن إيجاز نتائج النموذج في المعادلات الآتية:

$$IN = 0.711352496074*IN(-1) + 1.01000888418*EX + 0.661846532344*EX(-1) - 0.881360619428*EX(-2) - 0.808227884728*EX(-3) + 2.73622766825$$

بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف (1.01)، وذلك يعني أن زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة التضخم (IN) بمقدار 1,01% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وذلك عند تطبيق نموذج (ADRL)، عند فترة أبطاء صفر.

$$UN = 15.5673107574 - 0.384843969096*EX$$

بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف (0.46)، وذلك يعني أن زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه انخفاض البطالة (UN) بمقدار 0.46% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

ج- اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج المقدره:

تنص الفرضية الأولى: على ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين كلا من تحرير سعر الصرف المصري ومعدلات التضخم.

بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف (1.01)، وذلك يعني زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة التضخم (IN) بمقدار 1,01% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وذلك عند تطبيق نموذج (ADRL)، عند فترة أبطاء صفر. وتم توضيح العلاقة الطردية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع في فترة الابطاء صفر، وهذه العلاقة الطردية تتفق مع النظريات الاقتصادية التي توضح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، عند ارتفاع المستوي العام للأسعار في كافة القطاعات الاقتصادية المصرية من سلع أساسية وعقارات والعديد من السلع وذلك لارتفاع أسعار استيراد المواد البترولية التي تستورد بالدولار

الأمريكي وبما ان كافة القطاعات ترتبط بقطاع الطاقة وبالتالي يؤدي لارتفاع معدل التضخم السنوي في مصر. وهو ما يؤكد على العلاقة الطردية. وهو ما يؤكد على فرضية الدراسة.

تنص الفرضية الثانية: على أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين كلا من تحرير سعر الصرف المصري ومعدلات البطالة سنوياً.

بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف (0.46)، وذلك يعني زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه انخفاض البطالة (UN) بمقدار 0.46% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والبطالة كمتغير تابع، حيث انخفاض سعر صرف الجنيه سيؤدي إلى مزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل. ما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء، والتي يجب على السياسات الاقتصادية الحالية في الدولة أن تسعى إلى تقليصها.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الإحصائية حول تأثير سعر الصرف على التضخم والبطالة لمصر، وهي كالتالي:

- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم: حيث بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف (1.01)، وذلك يعني أن زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه زيادة التضخم (IN) بمقدار 1,01% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والبطالة: حيث بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف (0.46)، وذلك يعني أن زيادة سعر الصرف (EX) بمقدار دولار واحد سينتج عنه انخفاض البطالة (UN) بمقدار 0.46% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

التوصيات:

توصلت الدراسة الي عدد من التوصيات كان من أهمها:

- ضرورة التنسيق بين كلاً من الجهات المعنية بالسياسة النقدية للدولة (البنك المركزي) وبين الجهات ذات الصلة المعنية بتنفيذ السياسة المالية.
- عدم اتخاذ الجهات المعنية لسياسات سعر الصرف القرارات بشكل مفاجئ بل لابد أن يكون هناك تدرج في تنفيذ تلك القرارات حتى لا تؤثر على فكرة جذب المستثمرين الاجانب للدولة.
- ضرورة أن تعطي الحكومة المصرية الاولوية لتقديم الدعم للفئات الاكثر احتياجاً.
- العمل علي زيادة الصادرات المصرية وعدم التركيز على مجالات معينة في التصدير.
- ضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقليل البطالة.
- تطوير السياسات النقدية للتقليل من تأثيرات التضخم على الفئات ذات الدخل المحدود.

- تحفيز المستهلكين علي خفض استهلاك السلع الترفيهية للحد من الطلب على العملات الاجنبية.
- تسهيل اجراءات استيراد التكنولوجيا الحديثة مما يساعد في زيادة الانتاجية وتقليل الاستيراد من الخارج وزيادة الانتاج المحلي.
- مراعاة مواكبة السياسة النقدية للدولة للتطورات والمستجدات والازمات العالمية والمحلية.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو كريمة، رشدي إبراهيم (2022). أثر تحرير سعر الصرف علي الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية في في مصر، مجلة روح القوانين، العدد100
- ابراهيم، أحمد عيد ، (2023). الآثار المتوقعة لرفع سعر الفائدة وتحرير سعر الجنيه علي الاقتصاد المصري في ضوء التحديات المعاصرة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1)4، 252-215
- ابراهيم، علاء الدين عبد اللطيف، (2023). أثر التغيرات في سعر الصرف علي الميزان التجاري والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد (3)، عدد يوليو
- أحمد، سيد عاشور، (2008). مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2008
- الباجوري، خالد عبد الوهاب البنداري، (2016). تأثير الفروق في اسعار الصرف المصري علي الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية
- الحرثوني، محمد السيد علي، (2024). مدي تأثير سياسة تحرير سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية والميزان التجاري المصري (دراسة تطبيقية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 1
- عبد الغني، سناء محمد، (2025). أثر تحرير سعر الصرف في مصر عام 2016 علي معدل التضخم في الأجل القصير، المجلة العربية للإدارة، مج 45، ع1 (تحت النشر)، 95-107
- عبد اللطيف، محمد عزت، (2017). دراسة اقتصادية لأثر تعويم قيمة الجنيه علي سعر الصرف في المقتصد المصري، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة، مجلد 8 العدد 11
- عبد المجيد، هاله حسن، عبد الموجود، شادي محمد شوقي، (2021). تأثير سعر الصرف علي التجارة الخارجية المصرية مع اهم الشركاء، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 42، العدد 3
- عبد الواحد، حسني إبراهيم (2020)، أثر سعر الصرف الحقيقي علي البطالة في مصر: دراسة قياسية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1983-2018)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الحادي عشر، العدد 3 الجزء الاول
- علي، هند مرسي محمد، (2021). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها علي الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 9
- لطرش، الطاهر، (2005). تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد، هشام سعيد، (2023). تعقيم الأثر المترتب علي سياسة تحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مجلد (37)، العدد الثاني

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

- Ceyda, O. (2010). What is Inflation? Center for Finance & Development, pp. 44-45.
- Metwally, J. A. (2021). Testing for the Marshall–Lerner condition in Egypt: an empirical analysis. African Journal of Economic and Management Studies, 12(1).